ورقة موقف حقوقية

مناطق لا تصلح للحياة ..

الهجمات الإسرائيلية على الأعيان المدنية وانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني

أغسطس 2024

إعداد
محمد مختار
صهيب أحمد

مراجعة وتحرير
د. شريف عبد الحميد

المُقدمة

على الرغم من أن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد آمرة وملزمة إلا أن تطبيقها مرتبط بمدي التزام الدول بها، وهو ما جعل نظام الحماية في اتفاقية جنيف الرابعة عاجزا عن تحقيق الهدف الذي أنشأ من أجله وسمح بارتكاب جرائم حرب ومجازر بشعة في حق المدنيين في مناطق النزاع والدول الواقعة تحت الاحتلال، وهو ما يحدث للشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فلم يعد المجتمع الدولي يهتم بما يحدث من جرائم للحرب وجرائم ضد الإنسانية داخل قطاع غزة، فالاتجاه الغالب حاليًا هو تحدى قوات الاحتلال الإسرائيلي لمبادئ القانون الدولي ومئات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في ظل تجاهل وإهمال الشعب الفلسطيني من قبل الجميع، فلم يحصل ذلك الشعب إلا على عدد من العبارات والادانات اللفظية والشعارات التي لم توقف ماكينة الإبادة الجماعية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأبرياء.

ولم تكتفى قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني بما في ذلك مبدأ التمييز ومبدأ التناسب ومبدأ الحيطة، بل وعمدت على تحريف قوانين الحرب والتلاعب بالحقائق لتبرير أعمالها العدائية ضد المدنيين الفلسطينيين، واستهدفت منازل المدنيين والمرافق الطبية بالأخص المستشفيات، والمباني التعليمية، والأسواق، والمباني التي تُقدم الخدمات الأساسية للمواطنين مثل مرافق المياه والطرقات والجسور بهجمات عشوائية ومُتعمدة، مما أدي إلى حرمان الأشخاص المشمولين بالحماية من كافة سُبل العيش.

تناقش تلك الورقة مدى إخفاق قوات الاحتلال الإسرائيلي في الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني خلال هجومها الوحشي على قطاع غزة، وكذلك يدحر ويوضح الادعاءات الواهية التي تستخدمها قوات الاحتلال لإطفاء شرعية على الهجمات العسكرية العشوائية التي شنتها على البنية التحتية والتي دمرت كافة سُبل الحياة، فلم يعد قطاع غزة يصلح للعيش، ولم تجد مؤسسة ماعت أي مؤشرات على أن البنية التحتية التي قصفتها قوات الاحتلال تحتوى على أهداف عسكرية مشروعة، وبالتالي فهي هجمات ضد الأعيان المدنية المشمولة بحماية القانون الدولي وتنتهك مبادئه الأساسية، وتُعتبر جريمة من جرائم الحرب.

منهجية التقرير

تناقش الورقة الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية المدنية في قطاع غزة منذ بداية النزاع المسلح في قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 وحتى منتصف أغسطس 2024، ويستند إلي المعلومات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت من البيانات والتقارير والدراسات الرسمية التي أصدرتها الهيئات الأممية، فضلاً عن شهادات المواطنين الناجين من عمليات الاستهداف الإسرائيلي وأهالي الضحايا، والمناقشات والدراسات التي أصدرتها منظمات المجتمع المدني بخصوص ذلك الأمر، ولا يجري التقرير تقييمًا شاملاً لمدي تأثير هذه الهجمات على انتهاكات حقوق الإنسان، ولكنه يهتم بتفسير وتوضيح خرق قوات الاحتلال الإسرائيلي لمبادئ القانون الدولي الإنساني خلال استهدافها للبنية التحتية، مع تحريفها لقواعد وقوانين الحرب بهدف تبرير أفعالها اللاإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني.

الاستهداف الإسرائيلي المُتعمد للبنية التحتية في قطاع غزة

بحلول 16 أغسطس 2024، أي بعد 315 يوميًا من الهجوم العسكري المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، أصيبت البنية التحتية الأساسية في القطاع بالدمار على نطاق لا يُمكن وصفه إلا بالكارثي، فقد دمرت الهجمات العسكرية العشوائية لجيش الاحتلال الإسرائيلي المباني المدنية وحولتها إلى ركام، ونسفت وحدات سكانية كاملة ومستشفيات ومدارس ومباني حكومية ومباني دينية وطرق ومدارس وجامعات ومحطات للوقود والمياه والكهرباء ومحلات المواد الغذائية، وذلك دون تقديم أدلة واضحة على أنها أهداف عسكرية مشروعة وأن هذه الخسائر هي نتيجة الإضرار الجانبية للأعمال القتالية والعسكرية، بل وأنها استهدفت المناطق التي كانت قد أعلنت أنها آمنة، في أسلوب يهدف إلي إلحاق أكبر قدر ممكن من المعاناة للمدنيين، بهدف القضاء على كافة سُبل الحياة بالقطاع، ضربًا عرض الحائط بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب والحيطة.

وأسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية منذ بداية الحرب وحتي منتصف أغسطس 2024، عن تدمير 87000 وحدة سكنية بشكل كامل، و297000 وحدة سكانية بشكل جزئي، مع تدمير 25010 مبني خدمي بشكل كامل، وهدم 198 مقر حكومي، فضلاً عن خروج 34 مستشفى عن الخدمة، وتضرر 25 أخرى نتيجة القصف الإسرائيلي العشوائي، وكذلك تدمير 610 مسجد و3 كنائس، و117 مدرسة وجامعة بشكل كلى و332 بشكل جزئي، وخلال استهداف المنازل تم تدمير عائلات بالكامل، الجدير بالذكر أن معظم الهجمات التي شنتها كانت باستخدام أسلحة لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد أو أنها لا يمكن الحد من آثارها الإنسانية مما

يعني أنها عشوائية بطبيعتها، وهو أمر يحظره القانون الدولي لحقوق الإنسان لأنها تؤدي إلى إصابة المدنيين أو تدمير البنية التحتية المدنية بصورة حتمية غالبًا.

وتحظر المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة قيام سلطات الاحتلال بتدمير ممتلكات الأفراد إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي ذلك التدمير، ولا يبدو أن ما نفذته إسرائيل من هجمات عسكرية يتفق مع استثناء "العمليات الحربية" الضيق المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني.

وعلى هذا النحو تؤكد الشهادات الحقوقية أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت مدن وقرى بأكملها، ففي يونيو 2024 نفذت قوات الاحتلال أعمال عدائية لتدمير مدينة جنين ومخيمها وعمدت على تحويلها إلى منطقة منكوبة إذ دُمرت شبكات المياه والصرف الصحي ومولدات الكهرباء وعدد من المخابز والمنازل والأسواق التجارية[1]، وفي منطقة الشجاعية شرقي غزة دمرت قوات الاحتلال 35 % من المباني والمرافق السكنية، واستهدفت خزانات المياه والمساجد والمدارس وكل المرافق الحيوية بالمنطقة، فلم تعد أجزاء منها صالحة للعيش[2].

وفي هذا السياق، دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية محطات ومرافق المياه في شتى أنحاء قطاع غزة، وتعرضت آبار المياه لأضرار واسعة، وتشير التقديرات الأممية أن نحو 67% من مرافق المياه والصرف الصحي والبنية التحتية قد دمرت أو تضررت، ويشمل ذلك 700 بئر في قطاع غزة وذلك بحلول نهاية يونيو 2024، كذلك لا يزال 700 ألف مواطن معرضون لمخاطر صحية بسبب انقطاع المياه، وبسبب القصف الإسرائيلي المتواصل دُمرت 126 آلية لخدمة المياه والصرف الصحي، أي ما يعادل 80% من آليات البلدية لاسيما المتعلقة بجمع النفايات ومعالجة الصرف الصحي وخدمات المياه[3].

وهناك 4 من محطات معالجة مياه الصرف الصحي الست في قطاع غزة والتي تؤدي دوراً حاسماً في منع تراكم مياه الصرف الصحي وانتشار الأمراض، تضرّرت أو دمّرت بعد استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لها، ولا تعمل المحطات الأخرى بسبب نقص الوقود[4]، ففي 5 أغسطس 2024 استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي محطة معالجة المياه في مدينة رفح وهذا يمنع المدنيين من الحصول عليها، الجدير بالذكر أن كمية المياه المتدفقة إلي قطاع غزة انخفضت بنسبة 94 بالمئة لتصل إلى 4.74 لتر يوميًا للشخص الواحد أي أقلّ بقليل من ثلث الحدّ الأدنى الموصي به في حالات الطوارئ وأقلّ من ماء شطف مرحاض

[1] الاحتلال يواصل عملية تدمير البنية التحتية وممتلكات المواطنين في جنين ومخيمها، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، https://2u.pw/hXngW0V0
[2] بلدية غزة جيش الاحتلال تعمد استهداف المرافق الحيوية والبنى التحتية لجعل القطاع غير قابل للحياة، الأهرام، https://2u.pw/2fmGHe99
[3] "نافذة إنسانية على غزة"شح المياه وتلوثها يهددان حياة الأطفال، الجزيرة، https://2u.pw/74zPYeck
[4] "بي بي سي أكثر من نصف مواقع المياه في غزة دمّرت وتضرّرت بفعل الحرب الإسرائيلية، بي بي سي، https://2u.pw/6AO73Os0

واحد، ويُعد استخدام المياه كسلاح في الحروب جريمة حرب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان[5].

في المقابل وعلى مستوى المباني الطبية فقد تم تدميرها واستهداف العاملين فيها وهو ما يؤدي إلي حرمان الملايين من سكان قطاع غزة من الرعاية الطبية، فقد دمرت قوات الاحتلال عمدًا عدد من المباني الطبية من بينها مجمع الشفاء الطبي ومجمع ناصر الطبي ومستشفى كمال عدوان، فعلى سبيل الذكر وخلال الفترة من 16 مارس وحتي 1 أبريل 2024، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصرها على مستشفى الشفاء غرب مدينة غزة، ودمرت كافة مرافقه وأقسامه العلاجية بما في ذلك مبنى الجراحات التخصصية ومبنى الاستقبال والطوارئ الرئيس والأجهزة الطبية ومباني الكلى والنساء والولادة وثلاجات دفن الموتى وأقسام السرطان والحروق ومبنى العيادات الخارجية، وهذا يضر بحقوق أكثر من مليون فلسطيني كانوا يتلقون خدماتهم العلاجية داخل المستشفى[6]، وأعدم جيش الاحتلال الإسرائيلي عدد من الأطباء و العاملين في مجال الرعاية الصحية خارج نطاق القانون[7].

في المقابل، تسبب إلقاء الصواريخ والقنابل في تدمير العديد من المباني الدينية من المساجد والكنائس، وقد وصل وزن بعض الصواريخ الملقاة على المساجد إلى 2 طن مما أدى لتدميرها بشكل كامل، كالمسجد العمري الكبير وهو أقدم مسجد في قطاع غزة[8]، على الجانب الأخر تعرضت كنيسة القديس بروفيريوس للقصف العنيف بصواريخ قوات الاحتلال الإسرائيلي مما أدي إلى سقوط 17 مسيحي فلسطيني من بينهم 9 أطفال[9].
وكذلك قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدد من المدارس والجامعات بالأخص المباني التعليمية التابعة لوكالة "الأونروا" في غرب غزة، ومن بين المدارس التي تعرضت لقصف طائرات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة الفاخورة في مخيم جباليا الواقعة شمال قطاع غزة، كما استهدفت كوادر المعلمين ومديري المدارس وهذا حرم أكثر من 600 ألف طالب فلسطيني من الحق في التعليم[10].
على الجانب الأخر، تعرضت مرافق الكهرباء ومحطات الطاقة والوقود لأضرار واسعة، وباتت مناطق بأكملها داخل القطاع بلا كهرباء وذلك بسبب التدمير المُتعمد لخطوط الكهرباء، فقد دُمر أكثر من 3030 كيلومتر من شبكة الكهرباء في القطاع، وحُرم المدنيين من الخدمات الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة والتي تعتمد على الكهرباء[11].

---

[5] "أوكسفام إسرائيل تستخدم الماء كسلاح حرب في قطاع غزة، قدس برس، https://2u.pw/YywtUvav
[6] استشهاد أكثر من 300 فلسطيني خلال العدوان على مستشفى الشفاء بغزة، https://2u.pw/nDrcqM7Q
[7] شهادة أحد العاملين في منظمة أطباء بلا حدود والمنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، https://2u.pw/51Ylr0Fj
[8] لقطة فيديو منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي توضح التدمير الذي تعرض له المسجد العمري، https://2u.pw/sjoA1PZL
[9] ورقة حقائق عن استهداف الأماكن الدينية خلال الحرب على غزة، https://2u.pw/BH4ELzbr
[10] تقرير قصف الاحتلال للمدارس والجامعات يلقي بظلاله على «الوضع التعليمي» في غزة، https://2u.pw/A9TDRMOL
[11] المكتب الإعلامي الحكومي الاحتلال الإسرائيلي دمر 3030 كم من شبكة الكهرباء، https://2u.pw/hkPw66bn

فشل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الامتثال لمبادئ القانون الدولي الإنساني عند الهجوم على قطاع غزة

يسعي القانون الدولي الإنساني إلي حماية أشياء لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، ويفرض الالتزامات على قوات الاحتلال الإسرائيلي لاتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية من آثار العمليات العسكرية، إذ يتوجب على القوات العسكرية لحكومة الاحتلال الإسرائيلي التمييز بين المدنيين والأعيان المدنية من جهة، والمقاتلين والأهداف العسكرية من جهة أخرى، كذلك حظر الهجمات المباشرة على المدنيين مع عدم استخدام أساليب القتال التي قد تؤدي إلي هجمات عشوائية، بيد أن مبدأ الحيطة يتطلب أن تتخذ قوات الاحتلال جميع التدابير الممكنة لتقليل الخسائر في أرواح المدنيين والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية بما في ذلك من توفير تحذيرات مسبقة وفعالة قبل الهجوم العسكري، وهي ملزمة في ذات الأمر بمرعاه مبدأ التناسب الذي يتطلب أن تحد من الأضرار في الأعيان المدنية مقارنة بالميزة العسكرية التي تحصل عليها.

ومن الواضح للجميع أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعمدت عدم الامتثال إلى المبادئ الثلاثة المتعلقة بتعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني خلال عمليتها العسكرية على قطاع غزة، فلم تُقدم قوات الاحتلال أي أدلة تثبت أن الأهداف التي قامت بقصفها هي أهداف عسكرية، ولم تمارس المستوى المطلوب من الحيطة والحذر لتجنب استهداف البنية التحتية، واستخدمت قوات الاحتلال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وكذلك الأسلحة المُحرمة دوليًا وعشوائية التأثير، وفي العديد من الهجمات العسكرية التي شنتها قوات الاحتلال لم تُصدر أي تحذيرات مُسبقة للمدنيين بشأن الأضرار مما يثير مخاوف بشأن انتهاكات مبدأ الحيطة أثناء الهجوم لحماية المدنيين.

وخلال النزاعات المسلحة يجب التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية عن طريق اختيار الأساليب والوسائل المستخدمة في شن العمليات العسكرية والتحقق أن تلك الأهداف عسكرية، كذلك لا يجب استخدام الوسائل العسكرية التي لا يُمكن توجيها إلي هدف عسكري محدد أو لا يُمكن تحديد آثارها، وعلى ذلك النحو فقد فشلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق ذلك المبدأ في معظم الهجمات العسكرية التي قامت بها على الأعيان المدنية، فقد استخدمت الأسلحة المصممة لساحات المعارك المفتوحة في مناطق بها عدد كبير من السكان المدنيين وتسبب ذلك في إضرار بالغة للمرافق العامة، ففي نوفمبر 2023 استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل هائلة التدمير خلال غارة جوية

على منطقة جباليا شمالي مدينة غزة وهذا النوع من القنابل لا يتماشى مع منطقة مكتظة بالسكان مثل منطقة جباليا[12].

وفي 10 أغسطس 2024، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة التابعين بحي الدرج في شرق مدينة غزة بثلاثة صواريخ اثنين منها حربية والصاروخ الثالث كان صاروخ استطلاع، وذلك بالرغم أنها كانت تضم أكثر من 5000 نازح من المدنيين، وأسفر الهجوم عن مقتلِ ما لا يقلُّ عن 100 مدني فلسطيني وإصابة عشرات آخرين، وفشلت قوات الاحتلال في تبرير هجومها العسكري باعتبار أنها قامت بالقضاء على بعض الإرهابيين خلال تلك الضربة لأن بعض الأسماء المعلنة من الجيش الإسرائيلي استشهدت بالفعل في مناطق أخري، ويخالف ذلك مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية[13].

وأثناء الهجمات العسكرية، يجب أن تُحقق الهجمة العسكرية ميزة عسكرية أعلى من الضرر الناجم عن المدنيين والأعيان المدنية وذلك حتي تُحقق مبدأ التناسب، إلا أن التقديرات الخاصة بمؤسسة ماعت تؤكد أن العديد من الهجمات العسكرية لقوات الاحتلال الإسرائيلي تسببت في خسائر وأضرار مدنية واسعة النطاق مقابل عدم حصولها على الميزة العسكرية المفترضة، فخلال شهر مارس 2024 دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي 53.2% من المباني في منطقة خان يونس بعد سلسلة من الهجمات العسكرية المستمرة ولكن دون تحقيق نتائج عسكرية ملموسة، فقد تم تدمير عدد من المباني الطبية مثل مستشفى الأمل التابع للهلال الأحمر الفلسطيني ومستشفى ناصر، إضافة إلي أكبر مساجد خان يونس وهو الجامع الكبير[14].

كذلك أدت غارة شنها الطيران الإسرائيلي في 22 أكتوبر 2023 على منزل عائلة أبو معيلق في منطقة دير البلح بجنوب وادى غزة إلى مقتل 19 شخصًا معظمهم من الأطفال[15]، وكان بعض أفراد عائلات الضحايا من الأطفال قد كتبوا أسماءهم على أجسادهم قبل وفاتهم ليتم التعرف عليهم[16]، وفي 21 نوفمبر 2023، أفادت أحد أفراد عائلة الغول بمقتل 49 شخصًا من عائلاتها وإصابة 8 آخرين، وذلك بعد قصف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمنازلهم في جنوب وادى غزة بمنطقة النصيرات، وذلك بالرغم من هجرة أهلها من منطقة مخيم الشاطئ في شمال غزة إلي الجنوب بحثًا عن الأمن وهربًا من الاستهداف المتكرر لقوات الاحتلال للمنازل، وأكدت في شهادتها صعوبة التعرف على بعض الجثث التي تحولت إلي أشلاء،

---

[12] نيويورك تايمز إسرائيل استخدمت قنابل هائلة التدمير في قصف جباليا، قناة الشرق، https://2u.pw/BEYUyqkE

[13] تنديد واسع بقصف مدرسة "التابعين" شرق غزة، وإسرائيل تقول إنها قتلت عناصر من حماس خلال الضربة، بي بي سي ، https://2u.pw/SFymcLMI

[14] الجيش الإسرائيلي يترك خان يونس وصور الأقمار الصناعية تكشف زيادة الدمار فيها خلال شهر مارس، بي بي سي ، https://2u.pw/cmSvFQjd

[15] فيديو منشور على موقع انستجرام يوضح انتشال الضحايا بعد عملية القصف، https://2u.pw/EqKCdln5

[16] فيديو يوضح كتابة أسماء الأطفال على أجسادهم منشور على موقع توتير، https://2u.pw/nQCdAbCF

ونشرت كذلك العديد من الصور عن المنزل الذي تم استهدافه قبل وبعد الاستهداف مع صور كاملة للضحايا من عائلتها[17].

ولم تجد التحقيقات الخاصة بمؤسسة ماعت في هذه الغارات العشوائية التي قام بها جيش الاحتلال أي مؤشر على أنه حقق ميزة عسكرية بل على العكس من ذلك فقط دمرت تلك الهجمات عائلات بأكملها، وتجاوزت الخسائر المدنية والإضرار التي لحقت بالمباني الميزة العسكرية المُتوقعة، وبالتالي قد لا تحترم مبدأ التناسب.

كان من الضروري لقوات الاحتلال الإسرائيلي أن تراعي مبدأ الاحتياط أثناء الهجوم المسلح وهو ما يتضمن اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة بهدف اختيار الأسلحة والتكتيكات والتوقيت والأهداف لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين أو الأضرار بالأعيان المدنية لاسيما عدم استخدام الأسلحة التي تسبب المعاناة غير الضرورية أو العشوائية مع توجيه التحذيرات المسبقة للسكان بهدف منحهم فرصة لحماية أنفسهم، وتحديد الخطوات التي يُمكن أن يتخذها المدنيون لتجنب الأذى والضرر.

وفي هذا الصدد كانت التحذيرات التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية قبل بعض الهجمات العسكرية غير كافية وعامة للغاية وغير محددة، ففي أكتوبر 2023 أصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرًا للأهالي في شمال قطاع غزة بضرورة الانتقال إلي الجنوب وأمهلهم 24 ساعة المغادرة، ويُمثل إعلان مدينة أو منطقة بالكامل هدفًا عسكريًا تعرضًا تمامًا مع القانون الدولي الإنساني إذ يجب في جميع الأحوال اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية، في المقابل لم تقوم بإصدار أي تحذيرات خلال عدد من الهجمات العسكرية التي دمرت الأعيان المدنية في قطاع غزة[19]، عوضًا عن ذلك قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مناطق كانت قد أعلنت أنها آمنة بها أهداف إنسانية، مما يعني أنها لم تُعير أي اهتمام لمبدأ الحيطة عند تنفيذ العمليات العسكرية.

التمويه الإنساني: تحريف قوانين الحرب لتبرير استهداف الأعيان المدنية

يُصر قادة قوات الاحتلال الإسرائيلي والناطقون باسمها على أنهم يستهدفون مواقع حركة حماس خلال الهجوم على الأعيان المدنية، ويؤكد التحليل الخاص لوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي افيخاي ادرعي ذكر عدد من التبريرات الواهية التي لا أدلة لها لطمس الحقائق المتعلقة باستهداف الأعيان المدنية بشكل مُتعمد وهو تبرير لا أساس له، فنمط ونطاق الهجمات لا يشمل المواقع

[17] شهادة صابرين الغول لأحد الموقع الأخبارية، https://2u.pw/8bwNwShm
[18] صفحة صابرين الغول أحد أفراد ضحايا عائلات الغول على موقع التواصل الاجتماعي، https://2u.pw/3I8mWdSb
[19] تقرير موضوعي الهجمات العشوائية وغير المتناسبة أثناء النزاع في قطاع غزة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، https://2u.pw/tQDxwmOt

العسكرية أو الإرهابية بل يُدمر المرافق العامة والأبنية التعليمية والطبية ومنازل المدنيين، وتلك الأبنية ليست كما يزعم جيش الاحتلال الإسرائيلي إضرار عرضية لحقت بالمدنيين أو الممتلكات الخاصة بهم نتيجة لاستهدافها الأهداف العسكرية، لكنها تلاعب واضح بالحقائق وتشوية لأحكام القانون الدولي الإنساني لتبرير جرائم الحرب التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي[20].

فقد حاول المتحدث باسم قوات الاحتلال الإسرائيلي التلاعب بمفاهيم مثل الأضرار الجانبية، والمناطق الآمنة، وعمليات الإخلاء، والحماية الطبية، بهدف طمس التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية في محاولة للهروب من المسئولية الدولية، ويستخدم مصطلحات القانون الدولي الإنساني لتبرير التدمير الشامل للبنية الأساسية التي تدعم الحياة، وتُعرف تلك الاستراتيجية باسم التمويه الإنساني.

ويصف المتحدث باسم قوات الدفاع الإسرائيلي أن المستشفيات والمدارس والمساجد ومرافق الأمم المتحدة ومنازل المدنيين وغيرها من الأعيان المدنية بأنها مرتبطة بدعم الإرهاب ويتم من خلالها الهجوم على جيش قوات الاحتلال، وغالبًا ما يربط بين استهداف المدنيين واستخدمهم من قبل الحركات الإرهابية في الإشارة إلى حركة حماس واستخدمها للمدنيين كدروع بشرية على حد تعبيرهم[21].

ففي 10 أغسطس 2024 وخلال استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدرسة التابعين، برر المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن ذلك كان وفقًا لمعلومات استخبارية بوجود 20 إرهابي داخل المدرسة التي كانت تحتوي بالأساس على النازحين، ولم يُثبت أنها مقر عسكري أو هدف عسكري[22]، ويعد ذلك نموذجًا واضحًا على تشوية قواعد القانون الدولي الإنساني الذي تستخدمه قوات الاحتلال الإسرائيلي باستمرار.

---

[20] صفحة المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي،
https://x.com/AvichayAdraee?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor

[21] صفحة المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي،
https://x.com/AvichayAdraee?ref_src=twsrc%5Egoogle%7Ctwcamp%5Eserp%7Ctwgr%5Eauthor

[22] فيديو للمتحدث باسم قوات الاحتلال الإسرائيلي، https://x.com/AvichayAdraee/status/1822356152891400412

التوصيات

إجمالاً يُمكن القول أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تتعمد استهداف البنية التحتية المدنية للسكان بهدف القضاء على سُبل الحياة لديهم وهي جرائم تصل إلي حد الجرائم ضد الإنسانية وجرائم للحرب، مع استغلال مبادئ القانون الدولي الإنساني بهدف طمس الحقائق وتبرير تلك الانتهاكات، وعليه توصي مؤسسة ماعت بما يلي:-

- ضرورة الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي بكافة الطرق الممكن دبلوماسيًا وسياسيًا لوقف العمليات العدائية الروتينية ضد المدنيين في قطاع غزة.
- ضرورة دخول المنظمات الأممية والدولية في غزة لتقييم الأوضاع في ظل النزاع الدائر بهدف تحديد الآثار الإنسانية وحجم الخسائر في قطاع غزة.
- على المجتمع الدولي التحرك للتصدي لإفلات القوات الإسرائيلية المستمر من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي.
- ضرورة السماح للمساعدات الإنسانية بالدخول إلي قطاع غزة دون قيد أو شرط.
- ضرورة عمل تحقيقات محايدة ومستقلة في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني ومحاسبة مرتكبيها.
- العمل على تعويض ضحايا الهجمات على البنية التحتية، مع توفير الأموال المانحة لإعادة إعمار غزة في مرحلة ما بعد النزاع المسلح.
- دعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء واستعادة البنية التحتية التالفة.
- يجب على الدول الأعضاء وضع خطة لإنهاء الوضع الراهن غير القانوني في فلسطين والاستعداد لتنفيذ التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة في حالة الغزو الإسرائيلي.
- يجب إدانة تشوية حكومة الاحتلال الإسرائيلي لأحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني ورفع الوعي بتلك الممارسات التي تسعي لطمس الحقائق.